

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٧ أكتوبر ١٩٩٩

## لبنان وإسرائيل.. ومصير العملاء

صحافة إسرائيل عن انسحاب في مطلع فبراير من العام المقبل أو حتى قبل ذلك يصبح هو الموعد المرجح. وبين تأرجح وتأكيد أحد الموعدين يبقى هدف الضربات العسكرية الإسرائيلية اليومية والمكثفة على جنوب لبنان رسالة أو نموذجاً مصغراً لما يمكن أن يتعرض له كل لبنان بعد الانسحاب، في حالة تعرض أمن شمال إسرائيل لاي حادث مهما كان صغيراً وبمعزل عن الذي قام بهذا العمل!

يبدو ان باراك قد اقتنع اخيراً بان العفو الذي يطالب به لعملائه هو عفو متعذر - بل ومستحيل لبنانياً - وبالتالي فقد سرع أخيراً بعمليات البحث عن مأوى لهم، وهذا ما كشف عنه قبل ايام النائب العربي في الكنيست الاسرائيلي عزمي بشارة، عندما اعلن عن رفضه لمحاولات اسرائيل ايجاد ما بين ٤٠٠ الى ٥٠٠ منزل في منطقة الجليل العربي داخل اسرائيل، مذكراً بـ «ايواء» مماثل جرى «للمتعاونين» الفلسطينيين مع اسرائيل قبل اتفاق اوسلو، والذين جرى توطيئهم في تجمعات داخل اسرائيل خوفاً على حياتهم، بعد ان جرى اغتيال بعضهم بالفعل في الضفة الغربية المحتلة.

وفي الاخبار ايضاً ان عدة دول اوروبية قد قبلت لجوء بعض هؤلاء (وخاصة الضباط) اليها، وان جنرالهم انطوان لحد قد اعد منذ الآن منزل اللجوء في العاصمة الفرنسية.

مؤعد السابع من يوليو لانسحاب جيش اسرائيل من لبنان يبقى قائماً فقط في حال استئناف المفاوضات مع سوريا، قبل نهاية هذا العام، او في حد اقصى في الشهر الاول من العام المقبل، والا فان ما نشر في

يصر ايهود بارك انه منسحب من لبنان لا محالة، وقد روجت اوساطه اعلامياً بان الانسحاب قد يتقدم عن الموعد الذي حدد سابقاً، وهو السابع من يوليو عام الفين.

مشكلة باراك الحقيقة في هذا الانسحاب ليست في أمن شمال اسرائيل ما بعد الانسحاب، ولا في الضمانة التي يطلبها لهدوء الحدود بينه وبين لبنان، ولا في ايقاف نشاط المقاومة اللبنانية مسبقاً.

فكل هذه قضايا ستحل نفسها تلقائياً.. اذا انسحب.

المشكلة هي في مصير ما يسمى بجيش لبنان الجنوبي، المتعاون مع اسرائيل منذ أكثر من عشرين عاماً.

لبنان باختصار سيتترك امر هذا الجيش ضباطاً وجنوداً للقضاء اللبناني الصريح القوانين بالنسبة لكل «متعامل» مع العدو. بينما يحاول باراك ان يفاوض، وبطريقة غير مباشرة، وعبر دول اخرى، على ان يستصدر عفواً مسبقاً عن هؤلاء «المتعاملين» كي لا يضطر الى استيعابهم داخل اسرائيل، او ايجاد دول تقبل ايواءهم كلاجئين سياسيين في حال تعذر العفو.